

أزمة قبرشمون تهدد بانفراط عقد حكومة الحريري

باسيل يصبر على التصعيد مراهنا على دعم حزب الله



شطلحات باسيل تحتاج لوقف جادة

مساع لإقناع الحركات المسلحة بالانضمام لاتفاق الخرطوم

الخرطوم - أعلنت قوى الحرية والتغيير بالسودان، الإلتزام، إجراء اتصالات مع حركتين مسلحتين لإقناعهما بأن تكونا جزءاً من الاتفاق مع المجلس العسكري، للوصول إلى سلام في مناطق النزاعات.

وقالت عضو وفد التفاوض بقوى الحرية والتغيير، ميرفت النيل، "بدأنا اتصالات مع رئيس الحركة الشعبية قطاع الشمال، عبدالعزيز الحلو، ورئيس حركة جيش تحرير السودان عبدالواحد نور، بهدف التوصل إلى صيغة رسمية حتى يكونا جزءاً من الاتفاق بيننا مع المجلس العسكري".

وأضافت "لا بد أن يكون قادة الحركات المسلحة راضين عن الاتفاق والاستفادة منه في تحقيق السلام".

والحركة الشعبية قطاع الشمال، بقيادة عبدالعزيز الحلو، وحركة جيش تحرير السودان، لم توقعوا على إعلان قوى الحرية والتغيير، مثلما وقعت حركة العدل والمساواة بقيادة جبريل إبراهيم، وحركة تحرير السودان بقيادة مني أركو مناوي، ضمن تحالف قوى نداء السودان. وكان المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير، قد توصلوا الجمعة، عبر وساطة إثيوبيا والاتحاد الأفريقي، إلى اتفاق لتقاسم السلطة خلال فترة انتقالية تقود إلى انتخابات.

ويتولى المجلس العسكري السلطة منذ أن عزلت قيادة الجيش في 11 أبريل الماضي عمر البشير من الرئاسة (1989/2019)، تحت وطأة احتجاجات شعبية، بدأت أواخر العام الماضي، تنديداً بتردي الأوضاع الاقتصادية.

ومنذ 2003، يشهد إقليم دارفور نزاعاً مسلحاً بين القوات الحكومية وحركات متمردة، أودى بحياة حوالي 300 ألف شخص، وشرّد نحو 2.5 مليون آخرين، وفق الأمم المتحدة. والحركات المتمردة التي تقاوت في دارفور، هي حركة العدل والمساواة بقيادة جبريل إبراهيم، وحركة تحرير السودان بقيادة مني أركو مناوي، وحركة جيش تحرير السودان بقيادة عبدالواحد محمد نور.

ومنذ 2011، تقاوت "الحركة الشعبية/شمال" الحكومة في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق (جنوب شرق).

وتعاني "الحركة الشعبية/شمال" من انقضاءات استمرارية بعد أن أصدر مجلس التحرير الثوري للحركة في يونيو 2017 قراراً بعزل رئيسها مالك عقار، لتتقسّم إلى جناحين، الأول بقيادة عبدالعزيز الحلو والثاني بقيادة عقار.

وأضاف عقيب في تصريح صحفي، "إذا تأخرنا بالاتفاق على الإصلاحات الجزئية نكون بصدد التوقيع على إتفاقيات دولتنا، وأهم هذه الإصلاحات الخاصة بالحد من التهريب الضريبي والتهريب الجمركي واستكمال خطة الكهرباء". ويستبعد مراقبون أن تؤدي عملية لي النزاع التي يمارسها باسيل بغضاً عن حزب الله إلى إسقاط الحكومة، خاصة أن لا أحد بإمكانه تحمل مسؤولية الانسحاب في ظل الوضع الراهن.

ويعتقد مراقبون أن الساعات المقبلة خاصة مع عودة رئيس الوزراء إلى بيروت قد تسفر عن حلحلة الأمور، ولكن لا يمكن الجزم بذلك، ذلك أن باسيل الذي يستشعر أنه في موقع قوة يرفض تقديم أي تنازلات ويعتبر ما يحصل معركة فرض إرادات.

شأنهما أن يعززوا الشكوك في قدرة هذا البلد على النهوض اقتصادياً. ودعا نائب رئيس الوزراء غسان حاصباني إلى "ضرورة ألا تكون الحكومة مكاناً لتفجير التشنجات والنموذج السياسي لأن كل يوم تعطيل أو تأخير لعملها يأتي علينا بمزيد من الخسارة على الصعيد الاقتصادي والمالي"، وقال "هناك من يدفع بنا إلى انهيار اجتماعي واقتصادي كامل".

وحذر عضو كتلة الجمهورية القوية النائب جورج عقيب من أن لبنان لم يعد يستطيع الصمود بوجهه لتتطلب الحكومة، "علينا إقرار الموازنة بسرعة كما تحضير موازنة 2020 وكل الإصلاحات التي فاتتنا إقرارها بموازنة 2019 علينا إقرارها في العام 2020".

ويتصدر رئيس مجلس النواب جهود إيجاد تسوية سياسية للأزمة التي باتت تهدد بفرط عقد الحكومة، في المقابل كلف رئيس الوزراء سعد الحريري اللواء عباس إبراهيم المدير العام للأمن العام ببحث التسوية الأمنية والقضائية مع الأطراف المعنية.

ويقول مراقبون إنه على ضوء المعطيات الحالية من المستبعد عقد جلسة لمجلس الوزراء الخميس المقبل، رغم أن هناك العديد من الملفات التي تتوجب معالجتها، ومنها ميزانية العام 2019 وملف الكهرباء والتهرب الضريبي.

ويصر لبنان بوضع اقتصادي صعب، وتطالب المجموعة الدولية بإصلاحات سريعة لدعمه، بيد أن الزيادات السياسية والتعطيل الجاري لمجلس الوزراء من

الطرفين بإطلاق نار سقط خلاله اثنان من مرافقي الغريب قتلى وهم من عناصر الحزب الديمقراطي. وكانت الأمور تتدرج إلى فتنة درزية لولا التحركات السريعة التي قام بها الجيش والقوى الأمنية، بيد أن شظاياها السياسية لم تخدم في ظل إصرار باسيل وأرسلان على وجوب تسليم الحزب التقدمي الاشتراكي للمطوبين وإحالتهم على المجلس العدلي بذريعة أن ما حصل هو محاولة اغتيال لوزير.

ويقاطع وزراء التيار الوطني الحر ووزير المهجرين جلسات الحكومة، للضغط من أجل الاستجابة لمطالبهم التي هي محل رفض العديد من القوى السياسية ومنها تيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي.

تعطيل جلسات مجلس الوزراء إحدى الأدوات التي يضغط بها رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل لفرض إرادته على المعارضين لسياساته، ولا يتوقع أن يعدل باسيل في نهجه خاصة وأنه يحظى بدعم وغطاء من رئيس الجمهورية ميشال عون وحليفه حزب الله الذي لا يبدو أنه في وارد التدخل لمعالجة مأزق قبرشمون وما استتبعها من فرملة للعمل الحكومي.

بيروت - شهد قصر بعيدا الاثنين حركة دبلوماسية متسارعة لاحتواء تداعيات حادثة قبرشمون التي لا تزال تلقي بظلالها على المشهد في لبنان وتعيق انعقاد جلسات مجلس الوزراء المقبل على استحقاقات مصيرية في علاقة بالأزمة الاقتصادية.

واستقبل رئيس الجمهورية اللبنانية ميشال عون رئيس مجلس النواب نبيه بري وكلا من رئيس الحزب الديمقراطي طلال أرسلان ووزير المهجرين صالح الغريب، وسط مؤشرات تفيد بأن هذه التحركات لم تسفر عن أي اختراق خاصة مع إصرار أرسلان ومن خلفه وزير الخارجية ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل على موقفهما لجهة تسليم المطوبين للمجلس العدلي وذلك بدعم من حزب الله.

ويلتزم حزب الله الصمت حيال مسار الأمور التي تبعت حادثة قبرشمون بيد أن دوائر سياسية تقول إن الحزب يتابع عن كثب الأوضاع، رافضاً في الآن ذاته التدخل وممارسة ضغوط على حليفه باسيل أو إرسالان لإنهاء الأزمة، في تناقض مع مساعي حليفه نبيه بري.



غسان حاصباني

هناك من يدفع بنا إلى انهيار اجتماعي واقتصادي كامل

وتعود حادثة قبرشمون إلى الأحد 30 يونيو حينما واجه موكب لوزير المهجرين صالح الغريب في المنطقة الواقعة في قضاء عاليه بمحافظة جبل لبنان مجموعة من المحتجين من أنصار الحزب التقدمي الاشتراكي على زيارة لوزير الخارجية جبران باسيل، وانتهت هذه المواجهة بين

بوتين وتنتياهو يضعان النقاط على حروف تفاهات القدس بشأن سوريا

دمشق - بحث الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في اتصال هاتفى جرى الاثنين مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، التطورات في الساحة السورية وآفاق العلاقات بين الجانبين، وفق ما أعلنه الكرملين.

ويأتي الاتصال بين الطرفين بعد اجتماع غير مسبوق جرى في 25 يونيو الماضي، في مدينة القدس وضم مستشاري الأمن القومي الأمريكي جون بولتون والروسي نيكولاي باتروشييف برعاية نتنياهو، تلاه لقاء بين الرئيس الروسي ونظيره الأمريكي دونالد ترامب على هامش قمة العشرين في أوساكا اليابانية.

وذكر الكرملين أن بوتين ونتنياهو ناقشا، خلال المكالمات الهاتفية التي جاءت بمبادرة من الجانب الإسرائيلي، "قضايا التنسيق الروسي الإسرائيلي على المسار السوري وركزا على نتائج الاجتماع الثلاثي بين مسؤولي الأمن الروسي والإسرائيلي والأميركي في الـ25 من يونيو الماضي".

الطرفان تطرقا أيضا إلى عدة قضايا تتعلق بالتجارة والاقتصاد والشؤون الإنسانية كما دعا بوتين نتنياهو إلى زيارة موسكو العام المقبل.

وتشهد الاتصالات بين الجانبين الروسي والإسرائيلي تسارعا في الأشهر الأخيرة، وتحديدا منذ إعلان الرئيس بوتين في فبراير الماضي عن توجه لإنشاء مجموعة دولية تضم تل أبيب لحل الأزمة السورية المنذلة منذ العام 2011 والتي كلفت مئات الآلاف من

القتلى فضلا عن الملايين من المهجرين في الداخل والخارج. ويعتقد على نطاق واسع أن الاتصالات بين الجانبين تعكس وجود صفة جري في وضع لمساتها الأخيرة في سوريا بمشاركة محورية للولايات المتحدة، التي تستعد لتخفيف وجودها في هذا البلد عبر المراهنة على قوات أوروبية.

وتتهم الحكومة الإسرائيلية أساسا بإنهاء الوجود الإيراني في سوريا، الذي تعتبره تهديدا خطيرا لأنها القومي خاصة في ظل وجود أذرع لإيران تحيط بإسرائيل من الشمال (حزب الله) والجنوب (حزبنا الجهاد الإسلامي وحماس).

وشنت إسرائيل منذ العام 2013 المئات من الغارات الجوية على مواقع عسكرية في سوريا يفترض أنها إيرانية، ولكن ذلك يعد غير كاف وهي تحتاج لدعم روسيا للتوصل إلى تسوية بهذا الخصوص.

ويشير مراقبون إلى أنه من الصعب جدا التكهن حول ما إذا كانت حكومة نتنياهو نجحت في انتزاع موقف لصالحها من موسكو حيال الوجود الإيراني، خاصة وأن بوتين سبق أن عبر عن رفضه لمنطق الصفقات مشددا على أن أي اتفاق يجب أن يحفظ مصالح الأطراف المقابلة في إشارة إلى إيران.

ولفت مراقبون إلى أن الثابت أن موسكو تتخذ من هذا الجزء المحوري ورقة لمقايضة كل من إسرائيل والولايات المتحدة، مع تجنب قدر الإمكان نسف العلاقة مع طهران.

برلين ترفض طلبا أميركيا بإرسال قوات برية إلى سوريا

برلين - رفضت الحكومة الألمانية الاثنين طلبا أميركيا بإرسال قوات برية إلى شمال سوريا، بيد أنها أبتقت الباب مفتوحا أمام زيادة دعمها للحزب الدولي لمكافحة الإرهاب الذي تقوده الولايات المتحدة في كل من سوريا والعراق.

وأكد المتحدث باسم الحكومة ستيفن شبيرت خلال لقاء إعلامي دوري "عندما أقول إن الحكومة الألمانية تنوي الإبقاء على مشاركتها في التحالف ضد تنظيم الدولة الإسلامية، فإن ذلك كما ندر، لا يشمل قوات برية".

وطلبت واشنطن الأحد من برلين عبر ممثلها الخاص إلى سوريا جيمس جيفري توفير قوات برية وطلبت ردا سريعا على ذلك في أجل لا يتجاوز الشهر الجاري، بعد أنباء عن موافقة كل من بريطانيا وفرنسا على طلب أميركي مشابه.

وقال جيفري الذي يزور برلين "نبحث هنا (في ألمانيا) ولدى شركاء آخرين في التحالف.. عن متطوعين لديهم استعداد للانخراط" في العملية. وأوضح الناطق باسم الحكومة الألمانية ردا على ذلك "منذ عدة سنوات، تقدم ألمانيا مساهمة مهمة ومعترفا بها على المستوى الدولي في التحالف ضد تنظيم الدولة الإسلامية".

وتتمثل المساهمة الخاصة في هذا التحالف أساسا في طلعات استطلاع جوي وتدريب لقوات عراقية، وأضاف المتحدث الألماني "نحن الآن بصدد التباحث مع حلفائنا الأميركيين حول الطريقة التي يجب أن يستمر بها الالتزام

في المنطقة". وكان الرئيس الأميركي دونالد ترامب قد أعلن في ديسمبر الماضي عن قرار مفاجئ بسحب قوات بلاده من شمال سوريا، بيد أنه ونتيجة لضغوط داخلية وخارجية اضطر لإبطاء تنفيذ القرار إلى حين التوصل إلى تفاهات مع الدول الحليفة بشأن سد الشغور المفترض.

وما الدولة التي تستطيع تولى مهام ما". وذكر فلينجتروي أنه من المصلحة الألمانية الاستمرار في دعم مكافحة داعش، "لكن ما لا نستطيع بالتأكيد القيام به لأسباب قانونية هو إرسال جنود إلى سوريا".

وتتعمل واشنطن على حلفائها الأوروبيين للقيام بملاء الفراغ الذي ستخلفه في شمال سوريا، أي بريطانيا وفرنسا وبدرجة أقل ألمانيا. ولهذه المهمة هدف مزدوج هو عدم التخلي عن الأكراد الذين خاضوا المعارك على الأرض ضد داعش بدعم من التحالف لكنهم مهددون من تركيا، ومواصلة جهود مكافحة الإرهاب لمنع عودة التنظيم الجهادي، والأهم قطع الطريق على طموح إيران في السيطرة على طول الحدود العراقية السورية باعتباره المر الحوي الذي سيربطها بشرق المتوسط وينزعها حزب الله في لبنان.

لكن مسألة نشر جنود على الأرض بالغة الحساسية في ألمانيا الشديدة التمسك بثقافتها السلمية بسبب ماضيها النازي، والتي لم تسمح بإرسال جنود إلى مناطق نزاعات في الخارج إلا اعتبارا من العام 1994.

مسألة نشر جنود على الأرض بالغة الحساسية في ألمانيا الشديدة التمسك بثقافتها السلمية بسبب ماضيها النازي



تنسيق متواتر يعزز التكهنات بشأن صفقة في سوريا